



الصراع على المنطقة (C) من أراضي الضفة الغربية* المدرجة ضمن اتفاقيات أوسلو مع السلطة الفلسطينية

معهد بحوث الأمن القومي / اودي ديكال - رام كوهين - نوي شيلو / - 17 أغسطس 2023.

ملخص دراسة

تشكل منطقة ج (حوالي 60% من يهودا والسامرة). الفلسطينيون مهتمون بإعادة السيطرة على تلك المنطقة كجزء من بناء الدولة الفلسطينية. في المقابل، تعمل الحكومة الإسرائيلية على طرد الفلسطينيين من المنطقة والاستعداد لضمها. التطييع بين إسرائيل والسعودية هو فرصة لتغيير المقاربة من صراع - لتنظيم السيطرة على منطقة ج وكبح تشكيل واقع خطير لـ «الدولة الواحدة». تتصارع إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل السيطرة على المنطقة «ج»، التي تشكل حوالي ستين بالمائة من أراضي «يهودا والسامرة» الضفة الغربية، من وجهة نظر السلطة الفلسطينية، يُقصد بالمنطقة «ج» أن تكون جزءاً مركزياً وحيوياً من الدولة

(*) لأهمية التقرير أعلاه وخاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي المتواصل والاستهداف المكثف لمناطق C بالتهجير والاستيطان وما يتم تداوله بوسائل الإعلام العالمية عن مستقبل الصراع بالضفة الغربية ارتباطاً بمشاريع وقف حرب الإبادة على غزة، تُعيد المقدسية نشر هذا الملخص للتقرير.

الفلسطينية التي سيتم إنشاؤها (المناطق الزراعية، والوصول إلى الأردن، والموارد الطبيعية، ومناطق البنية التحتية والبناء السكني)، من ناحية أخرى، فإن هدف الحكومة الإسرائيلية الحالية هو بسط سيطرة إسرائيل على المنطقة «ج» بالكامل، وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي بشكل كبير، وتهيئة الظروف لتطبيق السيادة الإسرائيلية على المنطقة.

من وجهة نظر إستراتيجية، من أجل الحفاظ على دولة إسرائيل - يهودية وديمقراطية وآمنة ومزدهرة - من الضروري منع تشكيل واقع «الدولة الواحدة»، لذلك من الضروري تطبيق إجراءات الفصل - السياسية والجغرافية والديموغرافية - عن الفلسطينيين.

تمثل «الرزمة الفلسطينية»، التي ظهرت في محادثات إقامة التطبيع بين إسرائيل والسعودية، فرصة لإسرائيل لتغيير نهجها تجاه المنطقة «ج» من استيلاء أحادي الجانب إلى جعلها منطقة اتفاق مع الفلسطينيين والسلطة والعالم العربي، هذه أيضًا فرصة لتشجيع المساعدات السعودية والخليجية للمشاريع الاقتصادية والبنية التحتية، مما سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية كشريك ذي صلة في الترتيبات وسيساعد أيضًا في تشكيل الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين.

تعريف

المنطقة «ج» - التي تشكل 60% من أراضي يهودا والسامرة - هي نتاج اتفاقيات أوسلو وهي تحت السيطرة المدنية والأمنية لدولة «إسرائيل»، تضم المستوطنات اليهودية في المنطقة (ج) أكثر من نصف مليون مستوطن، وهي موزعة على أكثر من 150 نقطة استيطانية، بما في ذلك البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتحتل 4,5% من المنطقة، من ناحية أخرى، يعيش في المنطقة (ج) أكثر من مائتي ألف فلسطيني في أكثر من 530 بلدة، يمتلك الفلسطينيون ربع الأراضي - خمسة بالمائة للمؤسسات والمساكن وحوالي 20 بالمائة للأنشطة الزراعية والرعي، تشكل أراضي الدولة وأراضي المسح حوالي 60 بالمائة من المساحة.

تنظر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى المنطقة (ج) باعتبارها مساحة أساسية



للاستيطان والأمن اليهوديين، وأيضاً كأحد الأصول في المفاوضات المستقبلية، في المقابل، يرى الفلسطينيون المنطقة (ج) كمساحة ضرورية لإقامة دولة فلسطينية مستمرة ومستدامة.

النهج الفلسطيني

أبعاد المنطقة من وجهة نظر السلطة الفلسطينية، يُقصد بالمنطقة (ج) أن تكون جزءاً مركزياً وأساسياً من الدولة الفلسطينية من أجل خلق استمرارية إقليمية وبحكم كونها شاملة للمساحات الزراعية والموارد الطبيعية ومناطق البنية التحتية وتوسيع المناطق الريفية، والبناء الحضري.

الهدف الرئيسي للسلطة الفلسطينية هو تهيئة الظروف للسيطرة على معظم المنطقة (ج) - لفرض قبضة خانقة حول المستوطنة اليهودية لمنع توسعها، السيطرة على شرايين النقل الرئيسية والوصول المباشر إلى المملكة الأردنية، وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت السلطة مكتباً حكومياً يشرف على النشاط الميداني، ويضع خرائط للاحتياجات الفلسطينية ويضع الخطط.

ابتداءً من عام 2009، صاغت السلطة الفلسطينية «خطة فياض»، بقيادة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية في ذلك الوقت، على أساس مفهوم أن الدولة الفلسطينية يجب أن تُقام من الأسفل إلى الأعلى، في وقت لاحق، تم وضع خطة تعرف باسم «الحملة على المنطقة ج»، تهدف هذه الخطة إلى إخضاع معظم المنطقة (ج) للسيادة الفلسطينية، يتم تمويل البرنامج من ميزانية تمويل خارجي، بل ويتجسد في قرار الاتحاد الأوروبي الذي يقضي بأنه يمكن للفلسطينيين العمل في المنطقة (ج) ليس فقط لأسباب إنسانية واقتصادية، ولكن أيضاً لتعزيز النظام السياسي واستجابة لإجراءات التوسع الاستيطاني الإسرائيلية.

تشمل النية الفلسطينية للاستيلاء على المنطقة (ج) تسجيل ملكية الفلسطينيين للعقارات، وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الاستخبارات، بذلت السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة في مجال تسجيل الأراضي، مستغلة الفراغ القانوني الذي نشأ في المنطقة بعد تجميد إسرائيل عملية الاستيطان في الأراضي عام 1968 لأسباب

قانونية وتوفير الموارد.

قانونياً (بشكل رئيسي المباني العامة) نجحت في الحصول على 113 مشروع إسكان غير مرخص، بعد فك الارتباط الإسرائيلي من شمال الضفة (2005)، كان هناك زيادة كبيرة في حجم البناء الفلسطيني في شمال الضفة ونطاق الأراضي المحتلة توسع بنسبة 150 في المائة، وتحظى إجراءات السلطة الفلسطينية في المنطقة بدعم أوروبي، عندما يعمل الفلسطينيون بتمويل أوروبي، لتسجيل المحرمات الفلسطينية وتنظيم الأرض. في الخلفية، الالتزام الفلسطيني، سيطر السكان على المنطقة (ج)، وهو ما ينعكس في استخدام المناطق الزراعية والمراعي، واضح، الجهود الرئيسية للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمنطقة (ج):

البعد الاقتصادي

- في دراسة خاصة نشرها البنك الدولي، تم تقييم الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة (ج) التي يمكن أن تولد إضافة كبيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية:
- الزراعة - الحصول على الأراضي الخصبة ومياه الري سيعطي الفلسطينيين حوالي 326 ألف دونم زراعي، وتقدر الزيادة في الإنتاج الزراعي بنحو 740 مليون دولار (7% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني)، وسيتيح تطوير الزراعة بالتعاون والاتفاق مع إسرائيل إلى تحسين حالة التربة وتقليل التلوث.
 - استخراج المعادن في شمال البحر الميت من خلال المساعدات الدولية قد يُدرّ 918 مليون دولار للاقتصاد الفلسطيني.
 - المحاجر والتعدين - أكبر صناعة تصدير للسلطة الفلسطينية. إن منح تصاريح المحاجر والتعدين بالتنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يمكن أن يضاعف الناتج المحلي الإجمالي ويضيف 241 مليون دولار، تتم هذه العمليات اليوم بدون إذن وتسبب أضراراً بيئية.
 - البناء - الموافقة على نسب قليلة فقط من البناء من قبل إسرائيل تؤدي إلى الاكتظاظ وزيادة أسعار المساكن وسيؤدي تغيير السياسة وتوسيع تصاريح البناء إلى ربح يقارب 239 مليون دولار.



- السياحة: لا توجد موافقة على الاستثمارات والوصول إلى المواقع السياحية في المنطقة (ج)، ولا سيما في شمال البحر الميت، وهي وجهة سياحية للفلسطينيين، قد يضيف تطوير الفنادق والسياحة 126 مليون دولار.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية: الاتصالات الخلوية والإنترنت متخلفة بسبب عدم نشر الخطوط والألياف، قد ينعكس تغيير السياسة في إضافة محتملة قدرها 48 مليون دولار.
- وادي الأردن: يمكن تطوير مراكز حضرية وزراعية في منطقة الإمداد الغذائي، هذا المجال لديه أيضاً إمكانات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعة. تقدر المساهمة الإجمالية في الاقتصاد الفلسطيني من استغلال الإمكانات الاقتصادية في المنطقة (ج) بإضافة حوالي 35% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعني 4, 3 مليار دولار للميزانية الفلسطينية، وقد يؤدي هذا التطور أيضاً إلى فوائد غير مباشرة: الحد من البطالة، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، وخفض ديون السلطة الفلسطينية، وزيادة العوامل الخارجية للاستثمارات، وكذلك تحسين النقل والحوكمة.

النهج الإسرائيلي

من وجهة نظر إسرائيل، فإن المنطقة (ج) مخصصة للاستيطان الإسرائيلي في «يهودا والسامرة» (جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية تقع في المنطقة «ج»)، تشمل المنطقة مناطق أمنية غربية وشرقية، وقواعد للجيش الإسرائيلي، ومواقع ومحاور استراتيجية حيوية، إلا أن المصالح الإسرائيلية، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان ومستقبل المناطق، مثيرة للجدل وتعكس توجهات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

تحقق الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثون، المكونة بالكامل من أحزاب وفصائل تنتمي إلى يمين الخريطة السياسية، ثورة مفاهيمية فيما يتعلق بالطريقة التي تسيطر بها الدولة على أراضي يهودا والسامرة، مع التركيز على المنطقة (ج)، تعمل هذه الحكومة على فرض سيطرة إسرائيل على جميع مناطق (ج)، لتهيئة الظروف لضمها إلى دولة إسرائيل وإحباط أي احتمال لتسوية مستقبلية على أساس فكرة الدولتين، جانب آخر لهذا الانقلاب هو تبني استراتيجية الوزير في وزارة الدفاع، بتسليح سموتريتش،

لعرقلة التطلعات الوطنية للفلسطينيين، وحسب مخطط سموتريتش يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو الهدف هي دفع الفلسطينيين خارج المنطقة (ج). لمدة خمسة وخمسين عامًا، كان مفهوم السيطرة الإسرائيلية في يهودا والسامرة قائمًا على ثلاث نقاط:

(1) إرساء الهدوء الأمني لأطول فترة ممكنة، من خلال حملة مستمرة ضد البنى التحتية «الإرهابية» وحرية العمل التشغيلية للجيش الإسرائيلي في المنطقة بأكمله.

(2) كسب الوقت حتى تنضج شروط التسوية السياسية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا احتياجات السكان الفلسطينيين.

(3) وعد للمجتمع الدولي بأن أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي مناطق متنازع عليها، وحتى الاتفاقات التي تعتبرها إسرائيل لمستقبلهم في موقف قتالي (وفقًا للقانون الدولي)، أي مؤقتًا.

الثورة الإدراكية التي تقود الحكومة الحالية تصر على القتال من أجل كل قطعة أرض في المنطقة (ج) - توسيع المستوطنات إنشاء بؤر استيطانية غير مرخصة ومن ثم شرعتها؛ إنشاء المزارع؛ التوسع في المراعي والزراعة وتوظيف المستوطنين المتطرفين لهذا الغرض؛ هدم واسع النطاق لأعمال البناء الفلسطينية غير القانونية ورفض 98 في المائة من طلبات البناء الفلسطينية؛ وقف النشاط الزراعي الفلسطيني في المنطقة (ج)؛ تعزيز المكونات الدائمة للسيطرة الإسرائيلية في يهودا والسامرة (من بين أمور أخرى، نقل الصلاحيات من وزارة الدفاع والقائد العسكري إلى الوزير بتسلييل سموتريتش والعناصر المدنية التابعة له)، كل هذا يهدف إلى خلق الظروف لتطبيق السيادة على المنطقة (ج).

البعد الأمني

ترى المنظومة الأمنية الإسرائيلية أن المنطقة (ج) هي وسيط أمني للدفاع عن أرض «دولة إسرائيل» - مناطق دفاع وصيانة لاعتراض الإرهابيين أثناء تنظيمهم وشن هجمات إرهابية، وتنفيذ حملة مستمرة لتفكيك البنية التحتية للإرهاب ومنع دخول



قدرات عسكرية وأسلحة معادية في المنطقة، وفي الوقت نفسه، فإن الأجهزة الأمنية، وخاصة الجيش الإسرائيلي والشاباك، مطالبة بحماية المستوطنات الإسرائيلية في יהודה والسامرة وشریان الحياة المؤدي إليها ومنها.

تضم المنطقة ثلاث مناطق تم تحديدها على أنها مناطق ذات أهمية حيوية: منطقة أمنية شرقية - غور الأردن، وهي منطقة عازلة في حال غير الأردن موقفه تجاه إسرائيل، أو لسيناريو تسيطر فيه عناصر معادية عليها وتنشئ منطقة جديدة «الجهة الشرقية» ضد إسرائيل، تحيط بالقدس، وهي أساس الحماية المكانية لعاصمة «إسرائيل» وطرق الوصول إليها؛ الفضاء الأمني الغربي - المنطقة التي تهيمن طوبوغرافياً على قلب دولة إسرائيل ومواقعها الإستراتيجية، هذه المنطقة محددة بشكل كبير بالجدار الأمني (السياج الأمني) وهي تحدد عمقاً استراتيجياً لتقليل المخاطر الأمنية والإرهاب في قلب البلاد، باعتراف الجميع، هناك نقاش عام ومهني في إسرائيل حول مساهمة الاستيطان الإسرائيلي، الذي يقع في قلب الأراضي الفلسطينية، في الأمن العام لدولة إسرائيل ومواطنيها، أو ما إذا كان يمثل عبئاً أمنياً - يتطلب الأمر تخصيص نظام واسع من القوات لحماية المستوطنات والطرق، والقوى التي تفتقر إلى أداء مهام أمنية أخرى، ويخلق أيضاً احتكاكات مستمرة وتزايداً مع السكان الفلسطينيين، مما يزيد من الدافع للإرهاب الذي يضر بالأمن في نهاية المطاف.

البعد الاستيطاني

تسعى سياسة المستوطنات والبؤر الاستيطانية إلى استمرار الاستيطان الإسرائيلي وخلق منطقة عازلة بين المناطق الفلسطينية بهدف إحباط إقامة دولة فلسطينية وفي المستقبل تصميم جيوب فلسطينية منفصلة (كانتونات)، والتي سيتم احتواؤها بداخلها، منطقة تحت السيادة الإسرائيلية.

وفقاً للنهج الذي يوجه المستوطنين الأيديولوجيين وأنصارهم في الجمهور والحكومة (خاصة أولئك المرتبطين بالصهيونية الدينية الراديكالية)، فإن وصايا الاستيطان في أرض إسرائيل بأكملها يعني كل الأرض وبحسبهم، فإن الاستيطان يلزم جيش الدفاع الإسرائيلي بحماية المستوطنات وشریان حياتها، والهدف من ذلك منع الفلسطينيين من

السيطرة على المناطق المفتوحة وتشديد السيطرة الإسرائيلية عليها، ومن أجل قمع الوجود والنشاط الفلسطيني في المنطقة (ج)، فقد تم الاستيلاء على مناطق واسعة تحت ذريعة إقامة المزارع الزراعية ومناطق الرعي للمستوطنين، تمهيداً لضم تلك المناطق للمستوطنات، ومن ناحية أخرى، هناك من يعارض سياسة الاستيطان لأنها تعيق تسوية سياسية مستقبلية، وتزيد من الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين وتضر بتطورهم، وتؤجج الانتقادات الدولية ضد إسرائيل، وتمدد نشاط قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الحد الأقصى - مما يتطلب استثمار قوات عسكرية مكثفة وبذل جهود لحماية المستوطنات والطرق المؤدية إليها، على حساب تدريب القوات.

مسألة تطبيق السيادة / ضم الأراضي المسماة «ج»

هذه القضية هي أيضاً في قلب الجدل العميق في المجتمع الإسرائيلي، تم طرح عدد من الأفكار حول هذه القضية:

- (1) تطبيق السيادة على وادي الأردن، والتي من شأنها أن تحدد الحدود الشرقية لإسرائيل وتمنع «حق العودة» الفلسطيني عبر الحدود الشرقية.
- (2) تطبيق السيادة / ضم مناطق المستوطنات فقط (منطقة مبنية أو مناطق نفوذ).
- (3) ضم الكتل الاستيطانية حسب مسار الحاجز الأمني.
- (4) ضم جميع مناطق «ج».
- (5) ضم نصف مناطق «C» كما عبرت عنه «خطة القرن» لرئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب (2020).

الفكرة الرئيسية التي تروج لها الحكومة الحالية هي إعداد شروط الضم (البعض يسمي الخطوات التي يتم اتخاذها في الإقليم «الضم الزاحف») وهذا ينعكس في عدد من التحركات، في مركزها: نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى الوزير في وزارة الدفاع (الوزير بتسلئيل سموتريتش) وتوسيع المشروع الاستيطاني من خلال «تنظيم المستوطنات الفتية»، أي الاعتراف القانوني بالبور الاستيطانية غير القانونية، أكد الوزير سموتريتش، الذي نُقلت إليه السلطات المدنية في يهودا والسامرة، كجزء من وثيقة «خطة القرار» التي نشرها، أن المهمة هي «كي وعي العرب والعالم بأسره



بعدم وجود فرصة بإقامة دولة عربية على أرض إسرائيل»، كما يعتقد أنه يجب تقديم خيارين للفلسطينيين: الهجرة إلى الدول العربية، أو الاستسلام تحت الحكم الإسرائيلي في الكانتونات المتمتعة بالحكم الذاتي كمقيمين غرباء.

في نقاش في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، كشف الوزير سموتريتش أن الحكومة تعمل على تغيير في السياسة، وستعمل بموجبه أيضاً على فرض البناء في المنطقتين (أ) و (ب)، وذلك ضمن مديرية الاستيطان في وزارة الدفاع، وهي تابعة له، يجري العمل على تحسين نظام الإنفاذ (حرق المراحل) هذا، من خلال إنشاء وحدة تكتيكية مخصصة لحرس الحدود لتنفيذ الخطة في يهودا والسامرة، حتى أن الوزير سموتريتش كشف عن نية تشجير أراضي الدولة في المنطقة من قبل سلطة حماية الطبيعة، لتخصيص مئات الآلاف من الدونمات للزراعة وتنظيم شرعية أكثر من 50 مزرعة زراعية.

إن تنفيذ سياسة الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمنطقة (ج) يعني الانزلاق إلى واقع «الدولة الواحدة» - الضم الفعلي للمنطقة من أجل إحباط أي فرصة للتسوية السياسية مع الفلسطينيين وتحقيق رؤية الانفصال عنهم.

تؤدي عمليات الضم الزاحف بالفعل إلى إضعاف السلطة الفلسطينية وإحراق الضرر بقدرتها على أداء دورها في إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، سيؤدي الضم إلى مزيد من الضعف للسلطة الفلسطينية وحتى إلى تفككها النهائي وسيجر إسرائيل لتحمل المسؤولية الكاملة عن الحياة اليومية لما يقرب من ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الضم والسلوك الأحادي الجانب ومعالجة الوضع الحالي على أنه «دائم» وليس «مؤقت»، سيضع إسرائيل في موقف إشكالي في مواجهة انتقاد دولي وتصنيف إسرائيل كدولة فصل عنصري.

إن استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل في جو من الصراع المستمر وليس كجزء من نظام سياسي مشترك، سوف يوسع الاحتكاك السلبي، ويؤدي إلى تفاقم تحديات الهوية، وينطوي على صراعات على أسس دينية ووطنية، فضلاً عن تصعيد في الجريمة والإرهاب والاحتجاجات العنيفة، وستؤدي إلى تفاقم تحديات الحكم.

ملخص وتوصيات

من وجهة نظر استراتيجية، يتطلب الحفاظ على دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية والأمن والمزدهرة كبح اتجاهات الاختلاط السكاني في يهودا والسامرة والانزلاق إلى واقع «دولة واحدة». ولهذا الغاية، يجب تهيئة الظروف لفصل سياسي وجغرافي وديموغرافي عن الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه لتحقيق الاستقرار في سلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وفعالة وتتعاون مع إسرائيل. من أجل دفع أهداف الانفصال عن الفلسطينيين ووقف الانزلاق إلى واقع «الدولة الواحدة»، يجب على إسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، تغيير نهجها تجاه المنطقة «ج» من استيلاء أحادي الجانب إلى تحديدها كمنطقة اتفاقيات مع السلطة الفلسطينية.

يُقترح تخصيص ما يصل إلى 25% من المنطقة (ج) لتطوير البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، وخلق استمرارية النقل، ونقل المناطق المأهولة الفلسطينية التي توغلت من حدود المناطق أ / ب إلى المنطقة. ج، للسيطرة الفلسطينية (أكثر من 200,000 فلسطيني يعيشون وقيمون في المنطقة ج)، كجزء من تخصيص المناطق للتنمية، سيتم إنشاء لجنة مخصصة، بمشاركة الأطراف الدولية، لبدء المشاريع في المنطقة «ج»، في المرحلة الأولى، لن يتم نقل صلاحيات تقسيم المناطق والتخطيط في هذه المناطق إلى الفلسطينيين، ولكن بعد ذلك فقط، بعد بدء العمل في المشاريع، وإثبات التنفيذ وتحمل المسؤولية الفلسطينية.

أما بالنسبة للمستوطنات، فلا نوصي بإخلائها، بل تعليق السياسة الاستيطانية الحالية: يجب إزالة جميع البؤر الاستيطانية غير القانونية والمزارع الزراعية غير المرخصة، وإعطاء الأولوية للبناء والتطوير في الكتل الاستيطانية غرب مسار الجدار الأمني، المستوطنات المعزولة في قلب الأراضي الفلسطينية، يجب وقف توسعها، باستثناء احتياجات الكاثر الطبيعي.

في إطار المحادثات الهادفة إلى إقامة التطبيع بين إسرائيل والسعودية، برزت الحاجة إلى «صفقة فلسطينية»، أي تبادلات من جانب إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية، والتي قالها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس مجلس الوزراء، يمكن



للولايات المتحدة، جو بايدن، أن تسجل على أنها قامت بإنجاز من شأنه أن يساهم في تحقيق فكرة الدولتين.

وفي هذا السياق، قال ولي العهد السعودي، في كلمة ألقاها أمام مؤتمر الدول العربية الذي عقد في الرياض في مايو 2023، إن «القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال المملكة»، مشيراً إلى المبادرة العربية بشأن سلام، أشار توماس فريدمان في مقاله المنشور في صحيفة نيويورك تايمز من أجل العودة المحددة التي يطالب بها السعوديون في إطار الاتفاقية الثلاثية مع الولايات المتحدة: تعهد رسمي بعدم ضم الأراضي؛ وقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات خارج الكتل القائمة، الوعد بعدم تثبيت المزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية، وكذلك نقل جزء من المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى المنطقتين (أ) و(ب) الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية. لإسرائيل مصلحة في الترويج لاتفاقية تطبيع مع المملكة لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والدينية والسياسية - وكذلك ضد المحور الإيراني، كما أن الاستعداد الأخير للسلطة الفلسطينية للمشاركة في اللعبة السياسية وعدم التخلف عن الركب يشجع التفكير في اتجاه تعزيز المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية في المنطقة «ج».

وفيما يلي عدد من المشاريع المحتملة:

تحسين وتبسيط الرقابة المشتركة على المعابر - تحسين مستوى الخدمة والبنية التحتية، تركيز خاص على انتقال اللنبي إلى الأردن، ودمج السلطة الفلسطينية في عملها. إنشاء مطار مشترك في وادي هوركانيا للطرون للمسافرين الفلسطينيين والإسرائيليين والحجاج. سيشجع المزيد من الاستثمارات في المنطقة، إنشاء موانئ برية في ترقوميا ومنطقة شعار افرايم لتفتيش البضائع للتصدير والاستيراد للسلطة الفلسطينية.

الكهرباء - الربط بإمدادات الغاز من إسرائيل، وفي نفس الوقت إنشاء محطات كهرباء فلسطينية باستثمارات خاصة لسد الفجوات في استهلاك الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء منشآت لإنتاج الطاقة الخضراء - (حقول الطاقة الشمسية في صحراء يهودا) مع ربطها بشبكة التوزيع، بهدف تقليل اعتماد

الطاقة الفلسطينية على إسرائيل.

المياه - تجديد نشاط لجنة المياه المشتركة، تخصيص أراض على ساحل البحر الأبيض المتوسط بتمويل سعودي أو دولي لإنشاء محطة تحلية للفلسطينيين، إقامة منشآت لتنقية مياه الصرف الصحي الفلسطينية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تمديدات مناسبة لإعادة استخدام المياه لصالح الزراعة.

تطوير وادي الأردن كمساحة اقتصادية مشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن، وارتباطها بالدول العربية الأخرى، ستتيح مشاركة الخليج تعزيز المشاريع الكبيرة وعابرة الحدود (مثل ممر البنية التحتية من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط).

ربط السلطة بالبنية الإقليمية متعددة الأطراف (المياه مقابل الطاقة بين إسرائيل والأردن والإمارات؛ مشاريع مشتركة في مجالات التكنولوجيا والسياحة والتوظيف والنقل).

إنشاء مزارع زراعية للترويج للتسويق الفلسطيني للفواكه والخضروات، مع منع تلوث المياه الجوفية.

الجودة البيئية - وقف عمليات تلوث الهواء والماء والتربة (يحظر تصريف مياه الصرف الصحي في الوديان والجداول، وتلوث التربة والمياه الجوفية بمياه الصرف غير المعاد تدويرها، وحرق المواد الملوثة، وتشتيت النفايات الإلكترونية).

أزمة المناخ - تشجيع المشاريع المشتركة التي تخدم المصالح المتعددة الأطراف بمساعدة التقنيات الإسرائيلية.

إن الترويج لهذه المشاريع، بعضها أو جميعها، سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية على الساحتين الداخلية والإقليمية باعتبارها جهة فاعلة ذات صلة بالترتيبات، كما سيساعد على اندماج دولة إسرائيل في المنطقة، علاوة على ذلك، فإن التحركات في هذا الاتجاه ستكون مفيدة في تهدئة الصراع المتنامي بين إسرائيل والفلسطينيين وخاصة في تهيئة الظروف للانفصال عن الفلسطينيين.